الأمم المتحدة S/2001/963

مجلس الأمن

Distr.: General
11 October 2001
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا – مقدمة

١ – طلب إليّ مجلس الأمن، في بيان أصدره رئيس المجلس في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ أن أقدم تقارير دورية عن الحالة في الصومال. ويُقدم هذا التقرير استجابة لهذا الطلب.

٢ – ويتناول التقرير الفترة التي تلت تقريري الأخير (S/2000/1211) الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويتضمن عرضا للتطورات السياسية وتقييما لحالة الأمن في الصومال. ويقدم أيضا صورة عامة للحالة الإنسانية وأنشطة وكالات الأمم المتحدة وشريكاتها في مجال المساعدة الإنسانية، فضلا عن ملاحظات عن إمكانية تأمين وجود للأمم المتحدة في الصومال لبناء السلام في فترة ما بعد النزاع.

ثانيا – التطورات السياسية

ألف – الحالة السياسية الداخلية

٣ – ضمت الحكومة الوطنية الانتقالية، بقيادة الرئيس عبد القاسم صلاح حسن، خلال الفترة قيد الاستعراض، زعيمي فصيلتين من الفصائل الخمس التي يوجد مقرها في مقديشيو، وكان هذان الزعيمان في الأصل من المعارضين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، توصل حسين حاجي بود إلى اتفاق مع الحكومة الوطنية الانتقالية، وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، انضم محمد قنياري أفراح إلى الحكومة الوطنية الانتقالية بصفته رئيسا لمصائد الأسماك والموارد البحرية. وعقد رئيس فصيلة أخرى من الفصائل، السيد عثمان حسن علي ''عاتو'' عدة مناقشات إيجابية مع الرئيس، وقدم إلى الحكومة الوطنية الانتقالية مساعدة تقنية في الحملة الأخيرة المتعلقة بـ''تنظيف مقديشيو''. أما زعيما الفصيلتين الأخريين في مقديشيو حسين محمد فرح عيديد وموسى يلحو فما زالا يتحديان سلطة الحكومة الوطنية الانتقالية.

٤ – وتفاوضت الحكومة الوطنية الانتقالية في أوائل عام ٢٠٠١ مع الميليشيات التي تسيطر على ميناء مقديشيو غير أن الميناء ظل مغلقا لأن بعض زعماء الفصائل التي تسيطر على المناطق القريبة من الميناء وخاصة موسى سدي لم يوافقوا على فتحه. وأرسلت الحكومة الوطنية الانتقالية أيضا وفودا إلى مختلف أجزاء الصومال لإجراء مباحثات مع زعماء القبائل. وبينما كانت اجتماعات وفود الحكومة الوطنية الانتقالية ناجحة بعض الشيء عندما اجتمعت في منطقة حيران، تعرضت الوفود إلى كمين نصبه الميليشيات المعارضة في غيدو وبكول. وادعت الحكومة الوطنية الانتقالية أن الهجمات تمت بدعم من إثيوبيا. غير أن إثيوبيا قالت إن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة.

111001 111001 01-56673 (A)
0156673

٥ - وأعلن رئيس تحالف جوبا السفلى في ١٨ حزيران/يونيه أنه تم إنشاء مجلس مشترك بين القبائل مؤلف من ١١ عضوا في قيسمايو وتحالف هذا المجلس مع الحكومة الوطنية الانتقالية. وبعد المحاولات الفاشلة التي قام بها الجنرال محمد سعيد حرسي ''مرجان'' لإعادة الاستيلاء على المدينة في آب/أغسطس، تُجرى المفاوضات الآن لتوسيع قاعدة المجلس وإعادة تأكيد سيطرته.

٦ - وانضم فيما بعد إلى صفوف المعارضين للحكومة الوطنية الانتقالية زعماء فصائل أخرى حضروا مؤتمر السلام الوطني للصومال في عرته في جيبوتي (انظر الفقرة ١٣ أدناه)، بمن فيهم الجنرال عمر حاجي محمد ''مسالي'' من الجبهة الوطنية الصومالية، وحسن محمد نور ''شاطيجدود'' من جيش رحانوين للمقاومة، وعبد الله شيخ إسماعيل من الحركة الوطنية الصومالية الجنوبية. ونفى العقيد عبد الله يوسف أحمد من ''بونتلاند'' التقارير التي تفيد أن الجبهة الوطنية الانتقالية كانت على اتصال مباشر به.

٧ - وفي ٦ أيار/مايو، أعلنت الحكومة الوطنية الانتقالية تعيين اللجنة الوطنية للمصالحة وإعادة الممتلكات المؤلفة من ٢٥ عضوا، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٠ من الميثاق الوطني الانتقالي الذي تم اعتماده في مؤتمر عرته. وكان يتعين أن يترأس اللجنة الوطنية عبد الرازق حاجي حسين، وهو رئيس وزراء محترم سابق للصومال. ونددت مباشرة باللجنة الوطنية للمصالحة وإعادة الممتلكات خصوم الحكومة الوطنية الانتقالية في المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد وإدارة ''بونتلاند''. وفي ٢٥ تموز/يوليه، أشار عبد الرازق حاجي حسين أنه أرسل رسالة استقالة إلى رئيس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية. وشعر أنه لم يتلق دعم رئيس الوزراء واعترض على الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة الوطنية الانتقالية عندما عينت الحكومة أعضاء اللجنة الوطنية للمصالحة وإعادة الممتلكات وعندما أعلنت إنشاءها.

٨ - لا توجد في الصومال منذ عقد من الزمن أي هياكل أساسية حكومية مثل الخدمة المدنية. ولم ينتقل إلى الحكومة الوطنية الانتقالية أي موظفين أو أبنية أو محفوظات أو قوات لحفظ القانون والنظام أو قدرة على جمع الضرائب. وبدأت الوزارات تؤدي وظيفتها، كما تم إعادة تأهيل عدد من الأبنية لاستخدامها لهذا الغرض. وتم الشروع في إقامة نظام قضائي بصورة تدريجية عن طريق إقامة محاكم للشريعة، كما أن الحكومة الوطنية الانتقالية استوعبت الميليشيات. ويتم بصورة تدريجية تعيين موظفين للقيام بمهام الشرطة في العاصمة وعاد أفراد الشرطة إلى أقسام الشرطة في جميع المقاطعات وعددها ١٤ مقاطعة في مقديشيو تحت قيادة مشتركة. وأفادت الحكومة الانتقالية الوطنية أنه لا يمكن في الوقت الراهن تطبيق قوانين مماثلة واتخاذ ترتيبات مماثلة في أجزاء أخرى من الصومال بسبب نقص الموارد.

٩ - وافقت الجمعية الوطنية الانتقالية في دورتها الثانية التي بدأت في ٢٠ شباط/فبراير على عدة تعيينات تمت في الحكومة الوطنية الانتقالية، بما في ذلك التعيينات التي تتعلق بقاضي القضاة في محكمة الصومال العليا، ووزير العدل ووزراء آخرين. وصدقت الجمعية الوطنية الانتقالية على القانون الدستوري للاتحاد الأفريقي وميثاق جامعة الدول العربية وناقشت مختلف أنشطة الحكومة الوطنية الانتقالية. وستنظر الدورة الثالثة التي بدأت في ١٧ أيلول/سبتمبر في المسائل التي لم يبت فيها مثل الإدارة المحلية والضرائب.

١٠ - اجتمعت في البردي على حدود الصومال وإثيوبيا في منتصف كانون الثاني/يناير مجموعة تتألف من زعماء الفصائل الذين لم يحضروا مؤتمر عرته وزعماء آخرون اشتركوا في المؤتمر ولكنهم نددوا به فيما بعد، باستثناء ثلاثة

من زعماء فصيلة حوابي للمعارضة في مقديشيو، وأعلنوا أنهم توصلوا إلى عدد من الاتفاقات من شأنها أن تؤدي إلى إعادة تكوين الصومال. وذكروا أنهم سيجتمعون مرة أخرى في بايدوا بعد ٤٥ يوما، ولكن هذا الاجتماع لم يتم.

١١ - ومنذ أوائل شهر آذار/مارس، اجتمع في أديس أبابا زعماء فصيلة مقديشيو والزعماء الذين لم يجتمعوا في البردي واجتمعوا فيما بعد في أواسا في إثيوبيا، وفي ١٣ آذار/مارس، أبلغ المسؤولون الإثيوبيون مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال أن الهدف من الاجتماع هو الموافقة على برنامج مشترك لتسهيل المناقشات مع الحكومة الوطنية الانتقالية. ونفت إثيوبيا أن لديها خطة لإنشاء حكومة موازية.

١٢ - وقال زعماء الحكومة الوطنية الانتقالية بمن فيهم كل من الرئيس ورئيس الوزراء فضلا عن رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية لممثلي أثناء زيارته لمقديشيو في آذار/مارس أنهم يعتبرون الاجتماع الذي عُقد في أداسا جزءا من الخطة الإثيوبية لتقويض الحكومة الوطنية الانتقالية. وفي رسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/263)، طلب رئيس الوزراء إلى المجلس أن ينظر في التدابير التي يمكن اتخاذها لمنع ''التدخل الإثيوبي'' في الشؤون الداخلية للصومال. ورفضت إثيوبيا الاتهامات الموجهة إليها في رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/325) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

١٣ - وفي مؤتمر صحفي عقد في أديس أبابا في ٢٣ آذار/مارس، أعلن الزعماء الصوماليون الذين اجتمعوا في أواسا تشكيل المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد. وذكروا أن هدفه هو أن يتم خلال ستة أشهر عقد مؤتمر وطني للمصالحة يضم جميع الأطراف وذلك بهدف تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية تمثل الشعب. وأبلغ المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد ممثلي أثناء زيارته لبايدوا في ٨ أيلول/سبتمبر أن المؤتمر قد أُرجأ، وسينعقد في أواخر عام ٢٠٠٢.

١٤ - وبينما واصل بعض فئات من شعب الرحانوين وجيش رحانوين السابق للمقاومة المشاركة في الحكومة الوطنية الانتقالية والجمعية الوطنية الانتقالية، استمر آخرون بمن فيهم رئيس جيش رحانوين للمقاومة في رفض عروض الحكومة الوطنية الانتقالية. وفي أواخر شهر آذار/مارس، ألقى زعماء جيش رحانوين للمقاومة في السجن عددا من شيوخ ديجيل وميريفلي. وأُجريت اعتقالات إضافية في شهر أيلول/سبتمبر لزعماء القبائل العائدين من المناقشات التي انعقدت في مقديشيو. ووفقا لجيش رحانوين للمقاومة، كانت الجهود التي بذلها هؤلاء الشيوخ لتحقيق المصالحة بين جيش رحانوين للمقاومة والحكومة الوطنية الانتقالية غير مقبولة بالنسبة لزعماء جيش رحانوين للمقاومة، لأن جيش رحانوين لم يكلفهم بهذه المهمة. وأفادت التقارير بوجود انقسامات داخلية داخل اللجنة التنفيذية لجيش رحانوين للمقاومة بخصوص النداءات الموجهة لعقد مؤتمر آخر للزعماء.

١٥ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، كتب رئيس المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد رسالة وجهها إليّ يتحدث فيها عن الحالة في الصومال. وذكر أن المجلس ''ملتزم التزاما قويا بالتسوية السلمية للأزمة في الصومال من خلال الحوار والمصالحة الحقيقية، التي يمكن أن تمكّن جميع الأطراف من التوصل إلى حل سياسي مُرض يكون مقبولا لدى الجميع على النحو المعروض في الميثاق والبرنامج السياسي للمجلس الصومالي للمصالحة والتجديد''. وأعاد في أيلول/سبتمبر تأكيد هذا الالتزام لممثلي.

١٦ - وفي ١٣ آذار/مارس، عقد ممثلي مناقشات مع محمد إبراهيم إيغال وأعضاء إدارته في هرجيسه في

''صوماليلاند''. وتم ذلك بعد أن أفادت الصحافة المحلية في ٢١ كانون الثاني/يناير أن السلطات في ''صوماليلاند'' لم تعد ترحب بممثلي، واتهمته بدعم عملية عرته، وتشويه الحقيقة الصومالية. غير أن السيد إيغال قال لي إن إدارة صوماليلاند لم تتخذ أي قرار. وأوضح أن هذه التقارير الصحفية ربما تعتمد على قرار غير ملزم اتخذه المجلس التشريعي ''لصوماليلاند''. وأكد السيد إيغال أن ''صوماليلاند'' انفصلت عن بقية الصومال ولا تهتم بما يحدث في بقية البلد. ومع ذلك، قال السيد إيغال إنه مستعد أن يقدم خدماته لمساعدة الجنوب إذا دعا الأمر إلى ذلك بصفته شيخا من شيوخ الصومال.

١٧ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، أتلفت إدارة ''صوماليلاند'' شحنة كبيرة من السجائر يُزعم أنها مِلك لرجل أعمال بارز في جيبوتي. وأعلنت حكومة جيبوتي في ١٧ نيسان/أبريل، على ما يبدو ردا على هذه العملية، أنها أغلقت حدودها مع ''صوماليلاند''. ومنذ ذلك الوقت، لا توجد اتصالات جوية أو برية أو بحرية بين جيبوتي وصوماليلاند. وفي تموز/يوليه، في محاولة لتحسين العلاقات بين الجانبين، أعلن السيد إيغال تعيين لجنة من شيوخ البلد لإرسالهم إلى جيبوتي. غير أن الحدود ظلت مغلقة.

١٨ - وفي ٣١ أيار/مايو، أجرت ''إدارة صوماليلاند'' استفتاء حول دستور جديد. والمادة الأولى من الدستور تؤكد استقلال ''صوماليلاند''، بينما تضم المواد الأخرى أحكاما جديدة لتشكيل أحزاب سياسية وتنظيم انتخابات. واعترضت إدارة ''بوتلاند'' والحكومة الوطنية الانتقالية على إجراء الاستفتاء على أساس أنه ينتهك قانون الاتحاد لعام ١٩٦٠.

١٩ - ومع أن الاستفتاء كان سلميا، فقد تجاهله المجتمع الدولي إلى حد كبير. ولم يكن هناك سجل بأسماء الناخبين، غير أن عددهم قُدّر بـ ١,٣ مليون ناخب. ويزعم المسؤولون أن ٧٩ في المائة من الناخبين وافقوا على الدستور. وفي مقابلة صحفية بعد الاستفتاء، أهاب السيد أغال بالمجتمع الدولي أن يعترف بـ ''صوماليلاند''. وقال السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، في مقابلة صحفية أُجريت معه قبل أسبوع من الاستفتاء أن المنظمة لا تستطيع أن تؤيد أي إجراء قد يؤثر على وحدة وسيادة الصومال.

٢٠ - وفي مطلع تموز/يوليه، أعلن السيد إيغال عن تأسيس حزب سياسي جديد في ''صوماليلاند''، هو ''حزب الشعب الديمقراطي المتحالف''، استعدادا للانتخابات النيابية والرئاسية المتوقع إجراؤها سنة ٢٠٠٢. وانتُخب مسؤول كبير في الإدارة التابعة للسيد أيغال أمينا عاما للحزب. وفي ١٨ تموز/يوليه، وعلى إثر اجتماع في بوروا دام خمسة أيام، خلُص بعض الشيوخ إلى أن حزب الشعب الديمقراطي المتحالف غير دستوري وطالبوا بحلّه. غير أن مجموعة أخرى تضم عددا أكبر من الشيوخ رفضت هذا الزعم. وفي اليوم نفسه، قدّم عدة نواب برلمانيين عريضة في البرلمان لحجب الثقة عن السيد أيغال بحجة سوء الإدارة المالية والخيانة العظمى، زاعمين أنه فشل في إنجاح الانفصال. ورُفضت العريضة في آب/أغسطس.

٢١ - وفي ١٣ آذار/مارس، طلب السيد إيغال من ممثلي ومن منسق الأمم المتحدة المقيم للصومال إجراء تحقيق في الإبادة الجماعية التي زعم أن نظام سياد بري السابق ارتكبها في أجزاء من ''صوماليلاند'' إبان الحرب الأهلية الصومالية في نهاية الثمانينات. وأشار بشكل خاص إلى الحاجة إلى إجراء تحقيق رسمي في القبور الجماعية التي عُثر عليها في هارغيسا والتي يبدو أنها تعود إلى تلك الفترة. وقال إنه يرغب في تفادي بروز ''ثقافة الإفلات من العقاب'' فيما

يتعلق بالأفعال الشنيعة التي تعرّض لها شعب ''صوماليلاند'' أثناء الحرب الأهلية الصومالية.

٢٢ - وفي تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في الصومال (E/CN.4/2000/110) المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أشارت المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان إلى أهمية الجهود الرامية إلى حفظ الأدلة على وجود قبور جماعية في هارغيسا في سياق ما يمكن أن يتخذه المجتمع الدولي من ''إجراءات لتقديم القتلة إلى العدالة''. وأشارت المقررة الخاصة إلى ما أسمته ''أزمة حقوق الإنسان الخطيرة'' في وسط الصومال وجنوبه، وبخاصة في مقديشيو وكيسمايو. وخلُصت إلى أن ''الكثير مما يحدث في هذه المناطق يُعتبر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية''. وطالب قائد جيش رحانوين للمقاومة أيضا بالتحقيق في الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها قوات الجنرال المتوفى عيديد ضد شعبه بعد سقوط نظام سياد بري.

٢٣ - وبموجب الميثاق الانتقالي لـ ''بونتلاند'' الذي تمت الموافقة عليه في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، انتهت ولاية إدارة ''بونتلاند'' في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وبدلا من إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية كما ينص على ذلك هذا الميثاق، سعت إدارة ''بونتلاند'' إلى تمديد ولايتها ثلاث سنوات متحججة بالحالة غير المستقرة في الصومال. وأحالت مجموعة من الشيوخ التقليديين القرار بشأن التمديد إلى مجلس النواب الذي صوّت بالأغلبية في ٢٧ حزيران/يونيه على تمديد ولايته وولاية السلطة التنفيذية ثلاث سنوات. واعتبر رئيس المحكمة الدستورية أن التمديد ليس دستوريا وأعلن أنه يتبوأ بموجب أحكام الميثاق منصب ''رئيس بونتلاند'' الشرعي المؤقت، بانتظار عقد ''مؤتمر مجتمعي'' خلال شهر كما ينص على ذلك الميثاق الانتقالي.

٢٤ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، عزل العقيد يوسف رئيس المحكمة العليا من منصبه، وصدّق مجلس النواب على القرار في اليوم التالي. إلا أن رئيس المحكمة العليا أصرّ على أن قرار عزله يتجاوز حدود السلطات الممنوحة وهو بالتالي لاغ وباطل. وأيّد اجتماع عقده الشيوخ وانتهى في ٢٥ تموز/يوليه موقف رئيس المحكمة العليا. وقال العقيد يوسف إن قرارا يتخذه الشيوخ لا يمكن أن يلغي قرارا يصدر عن مجلس النواب.

٢٥ - وبعد محاولات باءت بالفشل بذلها الشيوخ ورجال الأعمال للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الدستورية، إندلع القتال في بوساسو في ٦ آب/أغسطس، وانسحب العقيد يوسف إلى مسقط رأسه غالكايو. ونفى رئيس المحكمة الدستورية أن تكون لديه أي مطامع سياسية وصرّح بأنه سينظّم اجتماعا مجتمعيا، كما ينص على ذلك الميثاق، لتقرير مصير ''بونتلاند''. وافتُتح المؤتمر رسميا في غاروي في ٢٦ آب/أغسطس بحضور ٤٠٠ مشارك يمثلون المناطق الخمس جميعها. وما زال المؤتمر منعقدا. وفي هذه الأثناء، أعلن العقيد يوسف في ١٢ آب/ أغسطس أنه لا يزال رئيس ''بونتلاند''، واعتبر غالكايو العاصمة المؤقتة وألقى باللائمة على ''الأصوليين'' والحكومة الوطنية الانتقالية للمصاعب التي يواجهها. وأعلن أيضا أن مؤتمر غاروي هو غير شرعي ورفض المشاركة فيه.

٢٦ - واستمر السلام النسبي مخيّما على المناطق الوسطى في باي ولاكول وحيران وغالغادود ومودوغ. إلا أن الانشقاقات داخل الجبهة الوطنية الصومالية في منطقة غيدو أدت أحيانا إلى تقاتل قبيلة ماريهان. وفي مقاطعة بيليت - حوا، أدى القتال الذي نشب في صفوف قبيلة ماريهان في ٣١ آذار/مارس إلى مقتل ٣٠ شخصا ولجوء حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص إلى بلدة مانديرا الحدودية في كينيا. وتم التوصل إلى اتفاق محلي للسلام في ٤ حزيران/يونيه وفقا

لبعض التقارير بمساعدة إثيوبيا وكينيا. وبدأ اللاجئون بالعودة إلى بيليت – حوا في ٧ حزيران/يونيه.

باء – مبادرات السلام الإقليمية والمبادرات الأخرى

٢٧ – اعتمد مؤتمر القمة لدول الجامعة العربية الذي انعقد في عمان في ٢٦ و ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠١ قرارا دعا ''جميع فصائل الشعب الصومالي وشرائحه'' إلى ''التعاون إلى أقصى حد ممكن مع الرئيس المنتخب وحكومته لتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على سلامة الصومال الإقليمية وإعمار البلد وإصلاحه''. ودعا إلى توفير مبلغ ٥٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل استيعاب أفراد الميليشيات وإعادة توطينهم وإصلاح مؤسسات الدولة.

٢٨ – وفي مطلع نيسان/أبريل، أعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير، الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، عن تعيين السفير علي عبد الرحمن نميري مبعوثه الخاص للصومال. وأحيا هذا التعيين الآمال بأن آلية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لعملية السلام في الصومال، التي اتُفق عليها في مؤتمر قمة الهيئة الذي انعقد في الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ستوضع موضع التنفيذ. وفي البداية، رفضت الحكومة الوطنية الانتقالية تعيين المبعوث الخاص لأنها لم تُستشر في ذلك مسبقا، ولكن المشكلة سُوّيت. وأبلغ الرئيس عمر البشير مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد في لوساكا في الفترة من ٢ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠١ عن نيته الطلب إلى مبعوثه الخاص أن يتشاور مع جميع أطراف الصراع في الصومال بشأن سبل إحراز التقدم. ووجّه وزير خارجية السودان رسالة إلى ممثلي أعلمه فيها أن السودان تنوي عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في المستقبل القريب على إثر الاتفاق الذي توصلت إليه السودان وجيبوتي وإثوبيا أثناء مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية. وباشر المبعوث الخاص إجراء مشاوراته في مقديشيو في نهاية تموز/يوليه وتوجّه أيضا إلى بعض بلدان المنطقة.

٢٩ – وقام الرئيس حسن بزيارة رسمية إلى كينيا في ١٦ و ١٧ أيار/مايو. وطلب مساعدة الرئيس موي لكفالة انضمام القادة الذين لم يحضروا اجتماع أرتا إلى عملية السلام، فضلا عن مساعدته للتوسط بين إثيوبيا والصومال. ودعا الرئيس موي قادة المجلس الصومالي للمصالحة والإصلاح إلى نيروبي وعرض عليهم في اجتماع عقده معهم في ٢٥ أيار/مايو مساعدة كينيا في انضمامهم إلى الحوار مع الحكومة الوطنية الانتقالية. وأبلغني الرئيس موي عن نيته عقد اجتماع مع القادة الصوماليين مطلع تموز/يوليه، قبل انعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا. إلا أنه يبدو أن إثيوبيا طلبت تأجيل عقد هذا الاجتماع في كينيا، ووافقت كينيا على ذلك.

٣٠ – وتحسّنت العلاقات بين إثيوبيا والصومال نتيجة للزيارة التي قام بها وفد من الحكومة الوطنية الانتقالية، برئاسة نائب رئيس الوزراء، إلى أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ حزيران/يونيه. ووافق الجانبان على العرض الذي تقدّمت به إثيوبيا لتعزيز عملية السلام في إطار اللجنة الفرعية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونُقل عن وزير الخارجية في الحكومة الوطنية الانتقالية قوله إن بعض الاتهامات التي وجهّتها حكومته إلى إثيوبيا ''مبالغ فيها''.

٣١ – ومنذ ذلك التاريخ، عقد مسؤولون إثيوبيون كذلك اجتماعات مع بعض قادة المجلس الصومالي للمصالحة والإصلاح في أديس أبابا. وتوجّه نائب وزير الخارجية الإثيوبي إلى غاروي في ١٩ حزيران/يونيه للتشاور مع العقيد يوسف. وكان من المقرر أن يقوم مسؤولون إثيوبيون بزيارة متابعة إلى مقديشيو في نهاية حزيران/يونيه، ولكنها لم تتم بعد.

٣٢ - إلا أنه بالرغم من عدد من التطورات المشجعة، فإن التحسن في العلاقات بين إثيوبيا والحكومة الوطنية الانتقالية لم يدم. ففي مطلع آب/أغسطس، إتهم مسؤولون كبار في هذه الحكومة إثيوبيا بتقديم دعم هام للمجهود الحربي للجنرال محمد سعيد هرسي ''مورغان'' وجيش رحناوين للمقاومة في جنوب الصومال. ونفت إثيوبيا هذه الاتهامات. وفي ٧ آب/ أغسطس، زعم وزير الإعلام في الحكومة الوطنية الانتقالية أن قواتا إثيوبية دخلت إقليم الصومال. وفي ١٤ آب/أغسطس، زعم وزير الخارجية في الحكومة الوطنية الانتقالية أن ضابطا إثيوبيا كان يوجّه عمليات إثيوبية داخل الصومال من بايدوا.

٣٣ - وشاركت الحكومة الوطنية الانتقالية في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا. وفي المقرر الذي اتخذه، جدد المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في مقرره م و/مقرر ٥٩٤ [د-٧٤] ، في جملة أمور، التزام المنظمة بوحدة وسيادة الصومال وسلامة أراضيها، ودعا الحكومة الوطنية الانتقالية إلى تكثيف جهودها للتأسيس على نتائج عملية أرتا، وأيّد الجهود الرامية إلى تشكيل اللجنة الوطنية للمصالحة وإعادة الممتلكات، وأكّد من جديد أن الحل الدائم للصراع في الصومال لن يتحقق إلا عن طريق الحوار ومشاركة جميع الأطراف بروح من التسامح والتسوية. وأثنى المجلس الوزاري أيضا على القوى السياسية في الصومال التي وافقت على الانخراط في هذه العملية دون شروط مسبقة، وأدان بشدة سادة الحرب الذين يصرون بتعنتهم على عرقلة جهود السلام في الصومال. وفي الختام، طلبت منظمة الوحدة الأفريقية من أمينها العام أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية المعنية، دعم الحكومة الوطنية الانتقالية في جهودها الرامية إلى استمرار عملية المصالحة والإعمار في الصومال. وعلى إثر ذلك، أعلن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن نيته إرسال بعثة للتشاور مع جميع أطراف الصراع في الصومال.

٣٤ - وأغتنمت فرصة وجودي في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية للاجتماع بالرئيس حسن. وشجعته على بذل المزيد من الجهود لإتمام عملية أرتا. وعلمت أيضا أن الرئيس حسن ورئيس الوزراء ميليس زيناوي أجريا محادثات في لوساكا.

٣٥ - وزار عدد من البعثات الأوروبية الصومال للتشاور مع جميع الشيوخ. وقد شملت بعثات من النرويج وإيطاليا، فضلا عن ''ترويكا'' أرسلها الاتحاد الأوروبي تضم السويد وبلجيكا والمفوضية الأوروبية. وترعى حكومة سويسرا سلسلة من الاجتماعات على المستوى التقني بين محام سويسري خبير في القانون الدستوري ومسؤولين صوماليين. وهم يعكفون على النظر في خيارات مستقاة من مجموعة الخيارات التي أصدرتها المجموعة الأوروبية عام ١٩٩٥، وذلك من أجل إضفاء اللامركزية على الهياكل السياسية في الصومال كما ترى ذلك الحكومة الوطنية الانتقالية.

٣٦ - في أعقاب اندلاع القتال في موقاديشيو وشابيل السفلى و ''بونتلاند'' وأنحاء أخرى من الصومال، أصدرت رئاسة الاتحاد الأوروبي بيانا في ١٠ آب/أغسطس (انظر S/2001/792) دعت فيه سائر الأطراف ''إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من إراقة الدماء''. ودعت الحكومة الوطنية الانتقالية إلى بذل جهودها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، ورحبت بإنشاء اللجنة الوطنية للمصالحة وإعادة الممتلكات. وأصرَّت أيضا ''على وجوب امتناع جميع الدول عن أي تدخل عسكري في الوضع الداخلي في الصومال'' لتجنب تهديد ''سيادة الصومال واستقلالها السياسي ووحدتها''. وحثَّ الاتحاد الأوروبي

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تكثيف جهودها الرامية إلى تشجيع عملية المصالحة في الصومال.

٣٧ - وأصدرت وزارة الخارجية السودانية بيانا في ١٤ آب/أغسطس أعربت فيه للاتحاد الأوروبي عن أسفها إزاء الأحداث في منطقة جوبا السفلى وكسمايو وبنتلاند وأهابت بكل الجماعات الصومالية على الالتزام بالحوار والامتناع عن القتال. كما أنها أكدت على التزام الصومال على بذل مزيد من الجهود بالتنسيق مع بلدان أخرى في المنطقة من أجل تحقيق المصالحة وفقا لقرار مؤتمر القمة الثامن للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقود في الخرطوم في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٣٨ - ويواصل ممثلي عقد اللقاءات، حسبما تسمح له الظروف الأمنية، مع جميع الأطراف في الصومال. وفي شهر آذار/مارس قام بزيارة هارجيزا وموقاديشيو واجتمع في نيروبي بتاريخ ١٣ تموز/يوليه بوفد رفيع المستوى من المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد. وفي شهر أيلول/سبتمبر، قام بزيارة موقاديشيو وبايدوا، حيث اجتمع بأعضاء من الحكومة الوطنية الانتقالية، وزعماء الفصائل، وزعماء المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد. كما أنه أجرى طائفة واسعة من المشاورات مع جهات فاعلة إقليمية بشأن الصومال في أيار/مايو وحزيران/يونيه. وشملت المشاورات إثيوبيا وجيبوتي والسودان وكينيا ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقدم ممثلي تقريرا أفاد فيه أن هناك اتفاقا واسع النطاق على أن الحالة في الصومال تتطلب عناية عاجلة، وأن الحكومة الوطنية الانتقالية يمكن أن تكون الأساس لإكمال عملية جيبوتي للسلام. وكان هناك أيضا تأييد واسع النطاق للرأي القائل بضرورة إيجاد آلية يكون من شأنها تيسير اعتماد نهج موحد وتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات المعنية بعملية السلام في الصومال.

ثالثا - الحالة الإنسانية والإنمائية

٣٩ - إن النظم الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لحياة الناس وتوفير سبل العيش لهم في الصومال تعطلت جرَّاء ما يزيد على عقد من الصراع، فضلا عن الجفاف والفيضانات المتكررين فيها. وفي عام ٢٠٠٠، تحسنت الأوضاع في جميع أنحاء الصومال تحسنا ملموسا والسبب في ذلك يُعزى إلى الأوضاع البيئية الإيجابية والمحاصيل الجيدة. ولكنَّ المكتسبات لم تكن كافية للانعتاق من الطوق الموسمي الذي يكبل الفقراء والأسر المعيشية ذات الدخل المتوسط.

٤٠ - وفي الأشهر الأخيرة، أدى عدد من العوامل إلى تفاقم هذه الهشاشة: الانتفاء الجزئي لتساقط أمطار في موسم السرغوم والذرة في مناطق الجنوب الأساسية المنتجة للأغذية؛ والهبوط الاقتصادي الحاد بسبب منع تصدير المواشي من الشمال؛ وانتفاء الأمن والصراع العنيف؛ والتضخم الناتج عن إصدارات أوراق نقدية جديدة بالشلن الصومالي. ولا يتوقع أن تؤدي هذه العوامل إلى حصول أوضاع مهددة للحياة على نطاق واسع في الأشهر الستة القادمة. ولكن مع استمرار معدلات سوء التغذية بنسبة تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ في المائة في المناطق المعرضة، ومعدلات وفيات الأطفال بمستوى عال يبلغ ٢٢٤ في الألف، فإنه يتعين على الوكالات الغوثية أن تواصل توفير مستويات لا يستهان بها من المساعدات الإنسانية لتجنب وقوع تدهور سريع في سبل العيش وحصول وفيات.

٤١ - ويقدر عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة دولية لسد النقص في الأغذية الناتج عن قلة المحاصيل في الماضي بـ ٧٥٠ ٠٠٠ شخص. وفي أعقاب انحباس الأمطار جزئيا في موسم السرغوم والذرة في جنوب الصومال، فإن مناطق باي وباكول وغيدو وحيران ستواجه انخفاضا حادا في إنتاج محصول السرغوم - وهو المحصول الرئيسي الأساسي.

ولن تصبح الآثار الكاملة لعدم الاستقرار الغذائي جلية إلا في فترة تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر. والعبء الأكبر سيتحمله فقراء المزارعين - الرعاة، الذين يبلغ عددهم ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة في المناطق المذكورة أعلاه. وأحواض تجميع المياه في هذه المناطق آخذة بالنضوب، وذلك على الرغم من أن أوضاع المراعي تكاد تكون عادية حسب الفصول، وتعتبر مؤن الأسر المعيشية من الأغذية ملائمة (ولكنها آخذة بالتناقص) في أعقاب المحاصيل الجيدة المجتناة في عام ٢٠٠٠. ويُحتمل أن يؤدي الافتقار إلى المياه إلى حصول نزوح تحت وطأة المعاناة بنسبة قد تفوق النسب المعتادة وربما أدت إلى زيادة طغيان الأمراض.

٤٢ - وتشير التقديرات الأولية إلى أن الأمن الغذائي في جنوب الصومال قد يتدهور تدهورا سريعا في حالة ارتفاع مستويات أسعار السلع؛ أو تدهور التبادل التجاري في العمالة والحليب والمنتوجات الزراعية؛ أو إذا فرضت قيود في استعمال طرق النقل، والوصول إلى الأسواق والشبكات العائلة المفتوحة على التجارة مع المناطق ذات الإنتاج الفائض (كمنطقتي جوبا وشابيل، مثلا) ولكن فصلا واحدا من الإنتاج المحدود للمحاصيل لن يؤدي، بحد ذاته، إلى أزمة خطيرة. وفي هذا الصدد، إن نجاح موسم هطول الأمطار/محاصيل ''دار'' في أواخر عام ٢٠٠١ هو العامل الأساسي الذي ينبغي مراقبته. وبالإضافة إلى تدابير الرد العاجل، لا بد من مواصلة التركيز على الأسباب الهيكلية للهشاشة القائمة، وهذا يشمل التدابير الرامية إلى معالجة العوامل الصحية المزمنة، بما يضمن سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وإعادة بناء أسس أصول الأسرة المعيشية الفقيرة.

٤٣ - وفي المناطق الشمالية، يستمر الحظر المفروض على المواشي في تقليص قدرة الأسر المعيشية الفقيرة على شراء السلع الغذائية الضرورية. وفي عداد أكثر المجموعات تعرضا المشردون داخليا وفقراء الحواضر (وهاتان الفئتان تعتمدان على العمالة المتصلة بالتجارة)، فضلا عن أسر الرعاة المعيشية الفقيرة (التي تتلقى تحويلات نقدية أقل وتعتمد على العمالة الحضرية كآلية مساعدة). وقد خفضت الأوضاع البيئية المؤاتية في عام ٢٠٠٠ وزيادة التحويلات من الصوماليين المنتشرين في الخارج من حدة آثار الحظر المفروض على المواشي. وقرابة نهاية فصل الجفاف في نيسان/أبريل، أُرغم العديد من جماعات الرعاة على الاستدانة لشراء المياه، بينما قضت المواشي في المناطق الساحلية جراء انتفاء المراعي والمياه. وحلول فصل موسم السرغوم والذرة الممطر خفف من وطأة أسباب الشدة هذه. ولكن ما لم تكن أمطار فصل موسم هطول الأمطار ''دار'' مؤاتية في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية، فإن الإنتاج المحلي قد لا يبقى حاجزا يحول دون الصدمات المتولدة عن الهبوط الاقتصادي الحاد، وانعدام الأمن الغذائي قد ينتشر على نطاق واسع.

٤٤ - وحتى الآن، تولّد عن الانتشار السنوي للكوليرا عدد أقل من ربع عدد الإصابات المسجلة في عام ٢٠٠٠. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن هذا الانتشار يكون أخف انتشار حصل منذ عام ١٩٩٤. وابتداء من ١ كانون الثاني/يناير، سُجل عدد من الإصابات والوفيات بلغ مجموعها ١ ٧٤٢ إصابة و ١٢٠ وفاة، مما يجعل مجمل معدل الوفيات ٦,٩ في المائة.

٤٥ - ومع أنه لا شك في أهمية العوامل البيئية في تحديد ضعف السكان الصوماليين، فإن هذه العوامل تخفي الأسباب الكمينة وراء ضعف ما لا يقل عن ربع السكان الصوماليين إزاء ما يتهددهم من عنف، وتشرّد، وأمراض، وافتقار إلى الغذاء والماء. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان، تحديد العوامل الاقتصادية الأساسية المؤثرة في سبل العيش في جميع أنحاء البلاد. فهذه العوامل هي عوامل من صنع الإنسان وهي موجودة في إطار طبيعي من الجفاف وعدم الاستقرار البيئي.

وهي تشمل: انتفاء الأصول والفقر المدقع؛ انعدام فرص العمل؛ الفوائد المحدودة للفقراء من التوسع الاقتصادي؛ انتفاء البنى التحتية والخدمات الاجتماعية؛ انتفاء إدارة الاقتصاد الكلي؛ والاعتماد على السوق وعدم الاستقرار.

٤٦ - ولمواجهة هذه الظروف، قامت وكالات الأمم المتحدة بوضع استراتيجية متعددة القطاعات لحماية أسباب العيش وإعادة بنائها واتقاء حالات الطوارئ ومواجهتها، ودعم الانتقال نحو السلام والمصالحة. ولتحقيق هذه الغاية، تتعاون وكالات الأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع ما يزيد على ٦٠ منظمة غير حكومية دولية وحركة الصليب الأحمر، التي تشمل، بالإضافة إلى المانحين، الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة. واعتمدت وكالات الأمم المتحدة استراتيجية إنمائية إنسانية تتكون من أربعة أجزاء تهدف إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام والمصالحة. وتقوم هذه الاستراتيجية على أربع دعائم هي تحقيق الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان؛ وضمان ظروف تشغيل آمنة؛ وتقديم المساعدة وتوفير الحماية؛ وتحسين خدمات التنسيق والدعم والأمن. وينطوي النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة على احترام روح الشراكة والحياد الصوماليين في تقديم المساعدة.

٤٧ - وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية فإن وصول الجمهور إلى خدمات المعونة محدود بسبب تركز المشاريع في المناطق الحضرية وندرة الوكالات في المناطق الجنوبية وتضاؤل القاعدة المالية باستمرار. ويعد الوصول المحدود إلى المياه الآمنة (نحو ٢٨ في المائة من السكان) والتعليم الابتدائي (١٣,٨ في المائة من الأطفال المسجلين) مؤشرين على شدة انخفاض مستوى حصول غالبية السكان على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وما لم يتم توفير المزيد من المساعدة فإنه سوف لا يكون من الممكن تمديد تواجد الأمم المتحدة في الصومال وتقديم المساعدة الطارئة للسكان المعوزين.

٤٨ - ولا يمكن إنجاز هذه الاستراتيجية إلا بتوفير الموارد المالية والمادية الكافية. وأصدرت وكالات الأمم المتحدة النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠١ بهدف دعم أنشطتها في المجالات الإنسانية والإنعاشية والإنمائية. ووفقا لتقرير الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة، بلغت القيمة الإجمالية للمساعدة التي قدمتها الجهات المانحة الدولية للصومال في عام ٢٠٠٠ ما قدره ١١٥,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة واستأثرت المساعدة في حالات الطوارئ بنسبة ٤٥ في المائة من مجموع التبرعات وبلغ نصيب المساعدة الإنمائية ٥٥ في المائة منها. وورد في التقرير أن الجهود الإنسانية والإنمائية في ''صوماليلاند'' و''بونتلاند'' قد استأثرت بنسبة ٤٢ في المائة من التبرعات وبلغ نصيب ''الجنوب'' ٣١ في المائة في حين أنفقت النسبة المتبقية البالغة ٢٧ في المائة على البرامج المنفذة على الصعيد القطري. وفي السنة الجارية قدمت الدول الأعضاء ٢٠,٧ مليون دولار (١٦ في المائة) من أصل ١٢٩ مليون دولار وهو المبلغ المطلوب في النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠١. ولم تتلق فعليا البرامج المرتبطة بالحكومة الوطنية الانتقالية أي مساعدة من المانحين الدوليين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة على الرغم من أن الحكومة الوطنية الانتقالية نفسها قد استلمت شيئا من الدعم من مصر والمملكة العربية السعودية وبلدان عربية أخرى.

رابعا - الحالة الأمنية

٤٩ - لا تزال الحالة الأمنية في الصومال هشة. ففي ٢٧ آذار/مارس قام أفراد من الميليشيا الموالية لأحد زعماء الفصائل في مقديشو، موسى سودي ''يلاهاو'' بشن هجوم على مركب في شمال مقديشو تابع للمنظمة غير الحكومية

الدولية الإسبانية أطباء بلا حدود، اسبانيا. واستمر إطلاق النار العشوائي على مركب أطباء بلا حدود الإسباني مدة ساعتين تقريبا إلى أن تغلب أفراد الميليشيا عن المدافعين عن المركب. واختطفوا ستة موظفين دوليين تابعين للأمم المتحدة وثلاثة من زملائهم الإسبان العاملين في منظمة أطباء بلا حدود كانوا مجتمعين معهم. وتم نهب المركب الذي يحتوي على معدات قيمة للرعاية الصحية تملكها منظمة أطباء بلا حدود الإسبانية. في نهاية الأمر أطلق سراح الموظفين الدوليين سالمين غير أنه سجلت إصابات في صفوف الحرس الصوماليين وأفراد الميليشيا التابعين لسودي.

٥٠ - وعلى إثر اجتماع سلمي بين زعماء هاويي وحسين عيديد في ميناء مقديشو في ١١ أيار/مايو نشب قتال بين رجال الميليشيا التابعين له وأفراد الميليشيا التابعين لرجل أعمال حليف للحكومة الوطنية الانتقالية يملك مستودعا يقع في الجهة المقابلة من الميناء. وأدى القتال إلى مقتل ٢٦ شخصا وإصابة ٥٠ آخرين تقريبا. وساعد تدخل الشيوخ السريع على الحد من الإصابات. وفي ٢٨ حزيران/يونيه اصطدمت الميليشيا التابعة للسيد عيديد مع شرطة الحكومة الوطنية الانتقالية التي كانت تنفذ عملية لتطهير المدينة من اللصوص. وحدث استطدامان آخران في تموز/يوليه. وفي شمال مقديشو أدى نزاع بين عشائر أبقال إلى سقوط عدد من الضحايا قبل أن يتدخل كبار القبيلة ويتوصلون إلى تسوية للمسألة، وأما في الشمال، فقد لقي عدد من الأشخاص حتفهم عندما حاول أفراد ميليشيا نهب قافلة للمعونة الغذائية من المملكة العربية السعودية. ونظرا لاستمرار المشاكل الأمنية ظل الميناء البحري والمطار في مقديشو مقفلين. وتواصلت المصادمات المتقطعة بين ميليشيات الفصائل والشرطة التابعة للحكومة الوطنية الانتقالية غير أنها تضاءلت نسبيا منذ تموز/يوليه.

٥١ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، انتقل اللواء ''مورغن'' وأفراد ميليشيته إلى الجنوب من باي وباكول بنية الاستيلاء على كيسماويو. وأدى الهجوم المخطط إلى وقوع العديد من الضحايا عندما واجهت الميليشيا حلف جوبا السفلى في بوالي وجيبيل ومناطق أخرى. وتواصل القتال خلال شهر آب/أغسطس. واستعاد حلف جوبا السفلى السيطرة على بوالي التي كانت تحت سيطرة قوات مورغن التي تذكر التقارير أنه يحتل مواقع حوالي افمادو ودنسور.

٥٢ - وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، أدت الأزمة الدستورية في ''بونتلاند'' إلى انهيار حالة السلم النسبي التي تدوم منذ عقد من الزمن في المنطقة. وفي ٥ و ٦ آب/أغسطس أدى القتال بين القوات التابعة للعقيد يوسف وقوات رئيس المحكمة العليا إلى نقل موظفي المعونة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة من بوساسو إلى هيرنيزا. وعلى الرغم من أنه سمح للموظفين بالعودة بعد ذلك بوقت قصير فإن التوترات لا تزال شديدة. وفي ٢٣ آب/أغسطس تأثرت حالة الاستقرار النسبي في ''صوماليلاند'' باعتقال أربعة سلاطين في اجتماع للزعماء التقليديين. وحدثت مصادمات بين القوات الحكومية وميليشيا السلاطين مما أدى إلى مقتل خمسة أفراد وتوقف أنشطة الأمم المتحدة فترة قصيرة من الزمن.

٥٣ - وتواصلت أعمال القرصنة والاعتقال القسري للبحارة العاملين في زوارق الصيد غير المشروع في المياه الإقليمية الصومالية. وفي ١٠ آذار/مارس احتجز أحد زعماء الميليشيا في ميناء كيسمايو سفينتي صيد يقال إنهما روسيتين. وفي ٢ آب/أغسطس تم احتجاز قارب صيد يحمل علما إيطاليا ويعمل على متنه طاقم بحارة كينيين ويحمل كمية صيد كاملة وأخذ إلى الميناء الشمالي في أيل.

٥٤ - وفي ٢٨ تموز/يوليه أمر الرئيس دانيال آراب موي بفرض حظر على كامل الحدود بين كينيا والصومال كما فرض حظرا على رحلات الطيران التجارية بين البلدين. وذكرت الدائرة الصحفية التابعة للرئاسة أن هذا الإجراء فُرض بهدف منع تدفق الأسلحة الصغيرة من الصومال إلى كينيا. وكان الرئيس موي فرض حظرا مماثلا في آب/أغسطس ١٩٩٩.

٥٥ - وتم خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر إيفاد بعثتي تقييم أمنيتين إلى مقديشو وخلص التقييمان إلى أن الحالة قد تحسنت شيئا ما مقارنة بحالة أخذ الرهائن في آذار/مارس كما انخفضت كمية الأسلحة في الشوارع. وازداد كذلك تواجد الشرطة وتقلص نشاط اللصوصية. وساعد هذا التحسن الهامشي على أن يقوم الموظفون الدوليون التابعون للأمم المتحدة بزيارة المدينة على مدى فترة قصيرة جدا من الوقت.

٥٦ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، تم إدراج منظمة موجودة في الصومال هي منظمة الاتحاد الإسلامية في قائمة الولايات المتحدة التي تضم ٢٧ منظمة يشتبه في أن لها صلات إرهابية. وفي اليوم نفسه، قامت الأمم المتحدة بإجلاء موظفيها الدوليين مؤقتا من الصومال بسبب سحب شركة التأمين تغطية الرحلات الجوية التي تقوم بها الأمم المتحدة داخل البلد وخارجه بالتأمين من خطر الحرب. واستأنف الموظفون الدوليون التابعون للأمم المتحدة مهامهم داخل الصومال في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

خامسا - الملاحظات

٥٧- شكلت عملية جيبوتي للسلام التي انتهت في أرتا علامة بارزة وهامة في مجال البحث عن السلام والمصالحة في الصومال. وإنني أشاطر آراء منظمة الوحدة الأفريقية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي بأن اكتمال عملية أرتا يظل أنسب خيار لإحلال سلام دائم في الصومال.

٥٨ - وليتذكر المجتمع الدولي أن الصومال لم تشهد أي نوع من الإدارة المركزية على مدى السنوات العشر الماضية. فالحكومة الوطنية الانتقالية لم ترث أي مؤسسة من المؤسسات الرسمية لدولة حديثة تقيم على أساسها سلطة وطنية يمكن لها أن تبسط نفوذها على البلاد. لذا فإن أي حكومة في الصومال، مهما كانت الجهة التي ستشكلها، ستواجه مشاكل مشابهة. وفي هذا الصدد، أرحب بتقديم أحمد عبدي هاشي لأوراق اعتماده ممثلا دائما للصومال لدى الأمم المتحدة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر.

٥٩ - يدعي كل من الحكومة الوطنية الانتقالية والمجلس الصومالي للمصالحة والتجديد كونهما تحالفين وطنيين متعددي الأقطاب. وأعلن كلا الجانبين رغبته في تحقيق المصالحة الوطنية. وكلاهما يضم شخصيات كانت بارزة في عهد النظام السابق لزياد بري. ولا يبدو أن أحدهما يختلف مع الآخر بشأن أي قضية سياسية كبيرة، بما في ذلك القضايا التي يحتمل أن تثير انقساما مثل دور الدين في الدولة أو العلاقات بين الإدارة المركزية والإدارات المحلية. فمن الواضح أن الخلافات لن تكون عميقة.

٦٠ - وفي الأسابيع الأخيرة، شُقت عصا الطاعة على سلطة ''رئيسي'' كل من ''صوماليلاند'' و ''بوتلاند''، لا سيما رئيس ''بوتلاند''. وقد أدى ذلك إلى ظهور شكوك تحوم حول الاستقرار السياسي في هاتين المنطقتين.

٦١ - وبينما يتواصل البحث عن حل وطني، يمكن إيلاء اهتمام أكثر لإيجاد تسويات سياسية محلية. ومع ذلك، أثبتت الأحداث الأخيرة أن النزاعات، التي تبدو في كثير من الأحيان محلية محضة، لا يمكن تسويتها من قبل أطراف محلية على الصعيد المحلي. لذلك، ينبغي لعملية إعادة بناء

المؤسسات الوطنية أن تسير قدما إلى جانب بذل جهود حثيثة ونزيهة لتحقيق المصالحة محليا. وينبغي تعزيز البرامج التي تنفذها الأمم المتحدة حاليا لتحسين القدرات المحلية لتشكل وسيلة موازية للنهوض بالمصالحة على الصعيدين المحلي والوطني.

٦٢ - وأرحب بالتزام الحكومة الوطنية الانتقالية وزعماء صوماليين آخرين بالمضي في حوار بدون شروط مسبقة. وأجدد ندائي مرة أخرى إلى الزعماء الصوماليين لترك مصالحهم الشخصية والعمل سوية لصالح شعب الصومال قاطبة.

٦٣ - وكما ذكرت في تقاريري السابقة، ينبغي للأطراف الصومالية أن تكرس جهودها كليا للعمل على تحقيق الهدف الأسمى، ألا وهو إعادة بلدها إلى السلام والاستقرار والحياة الطبيعية التامة. وإذا لم تبذل هذه الأطراف جهدا سياسيا صادقا، فستستمر محنة الصومال الحالية. ومن جهة أخرى، سيتعين على الأطراف الخارجية، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة بدولها الأعضاء، أن تساعد على مواصلة ذلك الجهد.

٦٤ - وقد يكون هذا الحوار يسيرا بوضع إطار ملائم للتفاوض. وسيكون من المهم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن تضع الآلية المتفق عليها في مؤتمر قمة الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وقد تشكل اللجنة الوطنية للمصالحة وإعادة الممتلكات التي ينص عليها الميثاق الوطني الانتقالي خيارا لتعزيز المصالحة الوطنية في الصومال.

٦٥ - وحتى الآونة الأخيرة، نظم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في نيويورك اجتماعات دورية على مستوى السفراء تناولت مسألة الصومال. وكانت لجنة دائمة تجتمع أيضا في أديس أبابا. وقد قطعت تلك الاجتماعات عقب مؤتمر أرتا. وفي الظروف الحالية، ما زالت الحاجة تدعو إلى إحداث آلية لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود بين الأطراف الخارجية. فقد تجمع هذه الآلية بين البلدان والمنظمات المهتمة لبذل جهد من أجل دعم البحث عن سلام دائم في الصومال.

٦٦ - وأعتزم التشاور مع جميع الأطراف المعنية بشأن جدوى إنشاء لجنة لأصدقاء الصومال من أجل التركيز على السبل والوسائل الكفيلة باسترعاء الانتباه إلى احتياجات الصومال في مجال المصالحة الوطنية بالإضافة إلى المساعدة على تعبئة الأموال من أجل الإصلاح والتنمية. وينبغي لهذه اللجنة أن تضم ضمن أعضائها البلدان المعنية الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأعضاء في منتدى شركاء الهيئة ويمكن أن يشترك في رئاستها ممثلي وممثل دولة عضو في الهيئة.

٦٧ - ولا أزال قلقا على حالة حقوق الإنسان في الصومال. فقد زار المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان الصومال خلال الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ويوجد التقرير الذي يقدمه إلى اللجنة قيد الإعداد.

٦٨ - وإنني قلق أيضا لأن أعدادا كبيرة من السكان الصوماليين لا تزال تعاني النزاع الداخلي وعواقبه، رغم الجهود الفضلى التي بذلتها الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات العاملة في المجال الإنساني والإنمائي، يحدوها أمل ضئيل في تحسن ظروف معيشتهم. وعلاوة على ذلك، لا تزال الظروف الأمنية غير المواتية السائدة في البلد تمنع الأمم المتحدة وشركاءها العاملين في المجال الإنساني والإنمائي من مساعدة المحتاجين بصورة مستمرة وبدون عراقيل. وستواصل الأمم المتحدة بذل كل جهد لتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية في الصومال. وفي هذا الصدد، أود أن

أجدد ندائي إلى المانحين المحتملين لكي يلبوا عملية النداءات الموحدة بسخاء ويساهموا في البرامج الإنمائية الحالية والمقبلة في الصومال.

٦٩ - إن التحديات التي تواجهها الصومال على المستوى السياسي، والإنساني، والإنمائي من الجسامة بحيث إن عملية بناء السلام قد تستغرق أمدا طويلا. لذا يتحدد الدور الرئيسي للمجتمع الدولي حاليا في دعم عملية السلام في الصومال، وبسط سيادة القانون، وظهور مؤسسات سياسية وقضائية وطنية ونزيهة في الصومال. وستحتاج الصومال إلى المساعدة من أجل إعادة بناء هياكلها الأساسية الإدارية والمادية. وتجدر الإشارة إلى أن الجهود تبذل حاليا في هذه الميادين، وإن كانت مقتصرة على مناطق معينة. والأمم المتحدة مستعدة لتوسيع مجال دعمها في هذه المناطق بالقدر الذي تسمح به الظروف السياسية والأمنية.

٧٠ - وعملا ببيان رئيس مجلس الأمن الصادر يوم ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، طلبت إلى الأمانة العامة أن تجري المشاورات اللازمة بهدف إعداد اقتراح لإنشاء مكتب لبناء السلام في الصومال. وقد أظهرت المشاورات بعض الارتباك في أوساط الزعماء الصوماليين بشأن ما قد يترتب عن هذا المكتب. إذ أيدت الحكومة الوطنية الانتقالية بالإضافة إلى المجتمع المدني هذه الفكرة بصورة عامة. غير أن بعض معارضي الحكومة الوطنية الانتقالية تصوروا أن هذا المكتب سيقتصر في عمله ودعمه على الحكومة الوطنية الانتقالية فقط.

٧١ - وتبدو الحاجة جلية لكي تقوم الأمم المتحدة باستعراض شامل للحالة الأمنية في الصومال. ولن يتسنى هذا التقييم إلا بموافقة الحكومة الوطنية الانتقالية وغيرها من الزعماء السياسيين وزعماء الفصائل وبتعاون من هؤلاء.

٧٢ - وكما يعلم مجلس الأمن، خلص تقييم للأمن في مقديشو أُجري في أواخر شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى أن الحالة الأمنية لا تسمح بإقامة مكتب لحفظ السلام في هذا البلد. ومنذ ذلك الحين، أبلغت الأمانة العامة أيضا مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية بأن الحالة الأمنية في الصومال لم تتحسن وأنها لا تزال إلى حد كبير على ما كانت عليه. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الميناء والمطار مغلقين ولا توجد أي سلطة في البلد باستطاعتها أن تضمن للأمم المتحدة الأمن والتحرك بدون عراقيل حتى في مقديشو.

٧٣ - في ظل هذه الظروف، لا يمكنني حاليا أن أوصي بنشر بعثة لبناء السلام بعد مرحلة النزاع في الصومال. وسأواصل رصد الحالة في هذا البلد عن كثب. وحينما تتحسن الأوضاع بما يسمح لإنشاء هذه البعثة، سأقدم اقتراحا مفصلا إلى مجلس الأمن.

٧٤ - وأود أن أشكر ممثلي والموظفين العاملين في مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال لما يقومون به من دور قيم في رصد الحالة السائدة في الصومال وإعداد التقارير بشأنها، وأقترح تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال لمدة سنتين أخريين (٢٠٠٢-٢٠٠٣). وأوصي وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني والإنمائي بمواصلة أنشطتها الضرورية جدا - بل الأساسية في هذا البلد.